



كتاب (الإقناع)، لأبي سعيد السيرافي:

دراسة للمأثور منه والأثر

إعداد

زكي بن صالح بن سعد الحريول

قسم اللغة العربية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

فرع الأحساء، المملكة العربية السعودية.



## المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أحد كتب التراث النحوي المؤثرة والمفقودة حتى يومنا هذا وهو كتاب (الإقناع) للعالم اللغوي الكبير أبي سعيد السيرافي. ويكتسب هذا السفر الجليل أهميته من جوانب عدة، فهو أحد ما تحويه خزنة التراث النحوي لهذا العالم الجليل، وهو كذلك مما ذكرت مصادر التراث ثناء علماء العربية عليه، وهو كذلك يمثل مرحلة النضج التي استقر عليها نحو أبي سعيد، فقد توفي ولم يتمه، وهذا المصنف هو نتاج خبرات متراكمة وفي ناصية هذه الخبرات شرحه لكتاب سيبويه. ونضيف إلى ذلك أن هذا السفر يكتسب أهميته من كونه مقدمة نحوية يمكن عدّها من مصنفات المختصرات النحوية، وقد تكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث تتلوها الخاتمة المتضمنة النتائج الجديدة بالاختتام.

**الكلمات المفتاحية:** السيرافي، كتاب الإقناع، التراث النحوي، اللغة.

**Abstract:**

This study aims to show one of the influential and lost grammatical heritage books to this day, which is the book (Al-Eqna') by the great linguist Abu Saeed Al-Serafi.

This important book acquires its importance in several aspects, and it is also from what the sources of heritage mentioned praise for it by Arab scholars, it also represents the stage of maturity on which Abu Saeed Al-Serafi settled, as he passed away and did not complete it, and this work is the result of accumulated experiences.

I add to that that this book gains its importance from being a grammatical introduction that can be counted from the compilations of grammatical abbreviations. The research was designed from an introduction and three topics followed by the conclusion containing the results worthy of conclusion.

**Keywords:** Al-Serafi, Al-Eqna', Syntactic heritage, language.



## المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد فإن هذه الدراسة الموسومة بـ(كتاب "الإقناع" لسيرافي-دراسة للمأثور منه والأثر)، تهدف إلى تسليط الضوء على سفرٍ جليلٍ لا يزال مفقودًا من أسفار الخزانة النحويّة للغوي الكبير أبي سعيد السيرافي.

وتلك أهميّة له، تتبعها أهميات أُخر، إذ كتاب (الإقناع) كان موردًا مستطابًا للنحويين، فقد نقل عنه ومنه كثيرٌ من النحاة. كما تكمن أهميته الكبرى فيما ذكرته المصادر من أنّ أبا سعيد تُوفي قبل إتمامه وأنه من أواخر كتبه، وأنّ تأليفه له كان بعد تجربةٍ شرح كتاب سيبويه وعطاءاتها اللغوية والفكرية.

وقد قُسم البحث إلى ثلاثة مباحث، تسبقها تَقْدِمةٌ، فالمبحث الأول: أبو سعيد السيرافي وكتابه (الإقناع)، والمبحث الثاني: المأثور من آراء أبي سعيد السيرافي في كتابه (الإقناع)، والمبحث الثالث: منهج أبي سعيد السيرافي في كتابه (الإقناع)، وقد استصفيتُ من هذه المباحث وعلى ضوءها نتائجٌ جديدة بالاختتام.

أمّا عن الدراسات المتماثلة، فلم أقف على دراسةٍ خُصّت بكتاب (الإقناع)، إلا ما ذُكر في تعداده ضمن مؤلّفات أبي سعيد السيرافي، وما تناولوه في دراسة آرائه واختياراته، وفي ناصيتها آراؤه في شرح الكتاب، ومنهج فيه، ومن هذه الدراسات:

- أبو سعيد السيرافي وكتاب سيبويه، إبراهيم السامرائي، مجلة الدراسات الأدبية، الجامعة اللبنانية، قسم اللغة الفارسية وآدابها، س ٦، ع ٣، ٤، عام ١٩٦٥م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق الدكتور عبد المنعم فائز، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.



- منهج أبي سعيد السيرافي: في شرح كتاب سيبويه، للدكتور محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية)، ١٩٩٠م.
- اختيارات أبي سعيد السيرافي النحوية في شرح الكتاب، إعداد عبد الله بن ثاني الرويلي، رسالة ماجستير، مقدّمة إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٩هـ.

ومن الدراسات السابقة ما تضمّنته مقدّمات كتبه المحقّقة، ومنها:

- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، صنعة أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- كتاب الأدغام: من شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، حققه وعلق عليه سيف بن عبد الرحمن العريفي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

أمّا بحثنا هذا فهو يُعنى بسفر (الإقناع) الجليل، وما يمثله من مرحلةٍ نضجٍ متقدّمةٍ للفكر النحوي عند أبي سعيد السيرافي، اجتهدتُ فيه لجمع ما تحدثت عنه مصادر التراث عنه، كما اجتهدتُ في تداول ما يضيفه هذا السفر لفكر أبي سعيد النحوي، وإثبات أنّ سفر (الإقناع) هو مستودع لما استقرّ من آراء السيرافي، رحمه الله، من خلال مقارنتها بكلامه في شرح الكتاب.

وأسأل الله العلي الكريم أن يكون فيما كتبناه النفع، وعليه الأجور.



## المبحث الأول: أبو سعيد السيرافي وكتابه (الإقناع).

أولاً: تعريف موجز بالمؤلف<sup>(١)</sup>:

أبو سعيد السيرافي هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، من آل المرزبان بن خُدايدادَ الذين يرجع أصلهم إلى مدينة فسا الفارسية. وكان أبوه مجوسياً فأسلم، ولد أبو سعيد في سيراف؛ مدينة على ساحل الخليج من بلاد فارس<sup>(٢)</sup>، فنسب إليها، وكان مولده على الأرجح سنة ٢٨٨هـ. بدأ طلب العلم في سيراف، وقد ذكر ابن النديم أنه خرج منها قبل أن يبلغ العشرين من عمره، متجهاً إلى عمان التي تقهه بها<sup>(٣)</sup>. ومن كبار شيوخه القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت ٣٠٥هـ)، وعلي بن سليمان أبو الحسن الأخفش الصغير تلميذ المبرد (ت ٣١٥هـ)، وإبراهيم بن السريّ بن سهل (ت ٣١١هـ)، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١٦هـ)، وابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦هـ)، وابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ)، ومبرمان، وهو أبو بكر محمد بن علي ابن إسماعيل (ت ٣٢٦هـ)، وابن مجاهد وهو شيخ القراء أبو بكر أحمد بن موسى (ت ٣٢٤هـ).

قال عنه تلميذه أبو حيان التوحيدي: «شيخ الشيوخ وإمام الأئمة معرفةً بالنحو والفقهاء، واللغة والشعر، والعرض والقوافي، والقرآن والفرائض، والحديث والكلام والحساب والهندسة»<sup>(٤)</sup>.

(١) تنظر ترجمة أبي سعيد وأخباره وكتبه موسعةً في: طبقات الزبيدي ١١٩، الفهرست ٦٨، تاريخ العلماء النحويين ٢٨، نزهة الألباء ٢٦٦، إنباه الرواة ٣٤٨/١، منهج أبي سعيد ١٥-٤٠، مقدّمة تحقيق كتاب الآذغام ١٣-٦٣.

(٢) ينظر: معجم البلدان ٣/٢٩٤.

(٣) الفهرست ٦٨.

(٤) معجم الألباء ٨/١٥٠.



وتلمذ لأبي سعيد جمع كبير من التلاميذ الذين كان لهم شأن بعد ذلك، ومنهم: أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، وأبو الحسن علي بن عيسى الربيعي (ت ٤٢٠هـ)، وأبو الفرج محمد بن إسحاق، المعروف بابن النديم صاحب الفهرست (ت ٤٣٨هـ)، وأبو حيان التوحيدي، علي محمد بن العباس (ت ٤٠٠هـ)، وهو الذي سجل مناظرته مع متي بن يونس.

ولأبي سعيد مصنفاته وشروحه المؤثرة في التراث النحوي، وفي ناصيتها: شرح كتاب سيبويه، والإقناع في النحو، وألغات الوصل والقطع، وكتاب الوقف والابتداء، وكتاب صنعة الشعر والبلاغة، وكتاب أخبار النحويين البصريين، وغيرها. توفي رحمه الله ببغداد، في رجب سنة ٣٦٨هـ وعمره قرابة الثمانين.

#### ثانياً: التعريف بالكتاب:

جاء في إنباه الرواة في ترجمة ابن السيرافي أبي يوسف: «وأكمل كتاب أبيه في النحو<sup>(١)</sup>، الذي سمّاه «الإقناع» وهو كتاب جليل نافع في بابه، صنّفه أبو سعيد رحمه الله، وقد استقرت عنده القواعد النحوية بتصنيفه كتاب «شرح سيبويه» وظهر له بالاطّلاع والبحث حالة التّصنيف ما لم يظهر لغيره ممن يعاني هذا الشأن، وصنّف بعد ذلك «الإقناع» فكان ثمرة ما استفاده حالة البحث والتصنيف. ومات قبل إتمامه، فكمّله يوسف ولده. وإذا نظره المصنف لم ير بين اللّفظين والقصدين كثير تفاوت».

(١) ينظر خبر إتمام ولده للإقناع في: تاريخ الإسلام ٢٨٧/٨، ٣٠٠/١٠، مرآة الجنان ٣٢٣/٢، معجم الأدباء ٨٧٨/٢، ٢٨٤٧/٦، إنباه الرواة ٦٧/٤، وفيات الأعيان ٧٢/٧، بغية الوعاة ٣٥٥/٢.



وكان يقول ابنه أبو يوسف: «وضع أبي النحو في المزابل ب «الإقناع» يريد أنه سهّله حتى لا يحتاج إلى مفسّر»<sup>(١)</sup>.

ويبدو لي من النصين السابقين هنا الآتي:

• أنّ المصادر تثبت تألف أبي سعيد السيرافي لـ(الإقناع) بعد شرحه لـ(الكتاب)، فهو من أواخر كتبه، ومن ثمّ يمثّل الكتاب أهمية كبرى، وسيكون من اهتمام دراستنا الحديث عن علاقة هذا المصنف بفكر أبي سعيد النحوي، إذ الإقناع هو المرشح الأكبر لتمثيل مرحلة النضج اللغوي عند أبي سعيد.

• أنّ ابنه يوسف (ت ٣٨٥هـ) قد أتمّ كتاب (الإقناع)، وجوّده لفظاً وقصداً، وبهذا تظهر علاقة التلمذة بين أبي سعيد وابنه وتكاد لا تقلّ في تأثيرها على الابن عن علاقة البنوة، إذ اقتضت الملازمة العلمية أن يتطابق أسلوب الابن وتداوله للدرس النحوي مع أبيه في متن (الإقناع). فقد «تصدّر في مجلس أبيه بعد موته وخلفه على ما كان عليه وأكمل كتاب أبيه»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في سيرته أنه: «كان رأساً في العربية واللغة، له مشاركة في غيرها من العلوم، أخذ عن والده الإمام وخلفه في جميع علومه وتمم كتباً كان شرع فيها أبوه منها الإقناع. وصنف شرح أبيات سيويه. وشرح أبيات إصلاح المنطق. وشرح أبيات الغريب المصنف لأبي عبيد»<sup>(٣)</sup>.

وما فعله ابن السيرافي هو ضربٌ من البرِّ الرفيع الذي له نظائره في بيوت العلم والعلماء، وما مثال ابن مالك وابنه عنّا ببعيد.

(١) معجم الأدباء ٢/٨٧٨.

(٢) مرآة الجنان ٢/٤٢٩.

(٣) معجم الأدباء ٦/٢٨٤٧.



### ثالثاً: سند الكتاب وروايته:

فيما وقعت عليه من نقول وأخبار، أنّ لكتاب (الإقناع) طريقين غير ابنه يوسف، هما: أبو الحسن عليّ بن يحيى الرّبّعي (ت ٤٢٠هـ)، وأبو الحسن محمد بن هبة الله بن الورّاق، النّحوي (ت ٤٧٠هـ).

أمّا سند أبي الحسن الرّبّعي فمتّصل عالٍ، فقد نقل ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) سنده لكتّابي أبي سعيد السيرافي، (الإقناع)، و(شرح الكتاب)، فقال: «كتاب شرح كتاب سيبويه؛ لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافي، رحمه الله. وكتاب الإقناع في النحو؛ من تأليفه أيضاً. حدثني بهما الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن معمر المذحجي (ت ٥٣٩هـ) رحمه الله، عن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي (ت ٤٨١هـ)، عن أبي الحسن عليّ بن إبراهيم التّبريزي (ت ٤٢١هـ)، عن أبي الحسن عليّ بن يحيى الرّبّعي (ت ٤٢٠هـ)، عن أبي سعيد السّيرافي مؤلّفه، رحمه الله»<sup>(١)</sup>.

أمّا السند الآخر عن ابن الورّاق النحوي، فقد قال أبو البركات ابن السّقّطيّ (ت ٩٠٥هـ) في (مُعْجَمه) عن شيخه محمد بن هبة الله، أبو الحسن ابن الورّاق، النّحوي: «انتهى إليه علم العربية، قرأت عليه كتاب (الإقناع) لجدّه لأمه أبي سعيد النيسابوري»<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق نشير إلى الآتي:

(١) فهرست ابن خير ٣٨٧.

(٢) تاريخ الإسلام ٣٠٠/١٠.





• يلاحظ أنّ أبا سعيد السيرافي، ربّما أقرأ الكتاب قبل تمامه، وهنا تظهر أهميته لدى المصنف، وعن أهلية كتاب (الإقناع) في تمثيل النسخة الأخيرة من فكر النحوي لأبي سعيد.

• كما نلاحظ حظوة أبي الحسن علي بن عيسى الربيعي بكتب شيخه السيرافي رواية ودراية. وقد عاش بين سنة ٣٢٨ - ٤٢٠ هـ. وهو من خاصة تلاميذ أبي سعيد؛ قال القفطي: «درس ببغداد الأدب على أبي سعيد السيرافي»<sup>(١)</sup>، وذكروا أنه روى عن السيرافي كتاب سيبويه<sup>(٢)</sup>.

#### رابعًا: عنوان الكتاب ومادته وتقسيمه:

اشتهر عن المترجمين أنّ لأبي سعيد السيرافي كتاب (الإقناع)<sup>(٣)</sup>، غير أنني وقفت على كلام لأبي العلاء المعري يذكر فيه اسمه متردّدًا، نصّه: «والبغداديون يحكون أن أبا سعيد السيرافي عمل من كتابه المعروف بـ(المُفْنَع)، أو (الإقناع) إلى باب التصغير، ثم توفي وأتمه بعده ولده أبو محمد، وقد يجوز مثل هذا، وليس عندهم فيه ريب»<sup>(٤)</sup>.

ونخلص من النص السابق إلى الآتي:

• يوسم هذا السفر الجليل في المصادر بـ (الإقناع) و(المُفْنَع)، والأوّل هو الأكثر والأشهر.

(١) إنباه الرواة ٢/٢٩٧.

(٢) فهرست ابن خير ٣٠٦، ٣٠٨.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام ٨/٢٨٧، ١٠/٣٠٠، مرآة الجنان ٢/٣٢٣، معجم الأدباء ٢/٨٧٨،

٦/٢٨٤٧، إنباه الرواة ٤/٦٧، وفيات الأعيان ٧/٧٢، بغية الوعاة ٢/٣٥٥.

(٤) رسالة الغفران/٤٢٤.



• مادة (الإقناع) مزج بين النحو والصرف. وقد نص المعري على باب (التصغير)، وما جمعناه من المنقول والمأثور عن (الإقناع) يؤكد ذلك، فالمسائل فيها تنتمي للأبواب والعناوين التالية: (نون الوقاية، أفعال المقاربة، نائب الفاعل، المفعول معه، القسم، الإعلال، الإدغام).

وكتاب (الإقناع) معدودٌ في المختصرات النحوية، جاء في الفهرست لابن النديم: «كتاب الإقناع في النحو، ثلثمائة ورقة»<sup>(١)</sup>، وعدد الأوراق نسبيّ، فابن النديم نفسه في مواضع أخرى من كتابه الفهرست، يذكر أنّ كتاب (الزينة)، لأبي حاتم الرازي «كبير نحو أربع مائة ورقة»<sup>(٢)</sup>، وقد خرج كتاب الزينة محققًا اليوم في نحو ٤٢٢ صفحة بملحقاته<sup>(٣)</sup>، فلا يبعد أن يكون كتاب (الإقناع) في أقلّ منه لو وجد وخرج محققًا.

وستتناول دراستنا في المنهج النحوي لأبي سعيد في (الإقناع) الدلائل العلمية والأسلوبية التي تدل على انتماء مصنف (الإقناع) إلى فئة المختصرات النحوية.

**المبحث الثاني: المأثور من آراء أبي سعيد السيرافي في (الإقناع)**

**المسألة الأولى: دخول نون الوقاية على (قد).**

نصّ علاء الدين بن مجد الدين بن محمد البسطامي الشهير بـ(مصنّفك)، (ت ٨٧٥هـ) في شرح لباب الإعراب على وجوب دخول نون الوقاية على (قد وقط)

(١) الفهرست ٦٨.

(٢) الفهرست ٢٣٦.

(٣) بتحقيق حسين الهمداني الحرّازي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م، عن مركز الدراسات والبحوث اليمني-صنعاء.



بمعنى (حسب)، إذا اتصلت بياء المتكلم، ثم قال: «إلا أنه قد ورد الحذف مع ضعفه ... لقوله<sup>(١)</sup>»:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي  
لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْدِ

في (الإقناع): «ألحد في دين الله؛ أي: مال عن الحق، وقيل: أَلَحَدَ الرَّجُلُ: ظلم في الحرم، ومنه الملحد هنا أي: الجائر بمكة، والمراد به عبد الله بن الزبير وهو الذي ادعى الخلافة، وكنيته المشهورة أبو بكر، وكانوا إذا قصدوا نَمَهُ كَنَوهُ بِأبي حُبيِّب، فمن ثَنَى حُبيِّبًا عني به عبد الله ومصعبًا-وهو وأخوه-ابني الزبير، وقيل: بل عبد الله مع ابنه، ومن جمع فقد أراد عبد الله وقومه»<sup>(٢)</sup>.

### عرض المسألة:

لـ(قد) و(قط) استعمالات في العربية، فتأتي اسمًا مبنياً مرادفًا لـ(حسب)، وتتصل بياء المتكلم في محل جر بالإضافة، فتلحقها نون الوقاية، وتكون معرفة قليلًا فلا تلحقها نون الوقاية.

وتأتي اسم فعل ماضٍ بمعنى: كفى، فتبني على السكون، وتكون بياء المتكلم في محل نصب مفعول به، وفي هذه الحالة يلزم أن تلحقها نون الوقاية، فلا تحذف إلا في ضرورة الشعر.

وفي دخول نون الوقاية على (قد وقط) بمعنى حسب قبل بياء المتكلم -أقوالٌ على النحو الآتي:

(١) ينسب هذا المشطور من الرجز لحميد بن مالك الأرقط، في: أمالي القالي ١٧/٢، كما ينسب لأبي نخيلة، في: تحصيل عين الذهب ٣٧٣، كما يُنسب لحميد بن ثور الهلالي، في: الصحاح ١٤٧/٢ (ل ح د).

(٢) شرح لباب الإعراب (القسم الأول) ٤٣٧.



١- يذهب جمهور النحويين<sup>(١)</sup> إلى لزوم إلحاق نون الوقاية، فلا تسقط إلا لضرورة الشعر. وقد فسّر سيبويه علة سقوطها في النظم بالحمل على الشبه بـ(هَن) (وحسب)، يقول: «فأما الكلام فلا بُدَّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر، فقال: (قدي)، شَبَّهه بـ(حسبي)، لأنَّ المعنى واحد...، لَمَّا اضطر شَبَّهه بحسبي، وهني؛ لأنَّ ما بعد (هَن)، و(حسب) مجرور، كما أن ما بعد (قَد) مجرور، فجعلوا علاقة الإضمار فيها سواء»<sup>(٢)</sup>.

٢- يذهب الكوفيون<sup>(٣)</sup> إلى أنَّ نون الوقاية لا تلحق (قد) و(قط) إذا كانت بمعنى (حسب)، واتصلت بهما ياء المتكلم، ويخرِّجون ما لحقته النون على أنه اسم فعل، فكما أنَّ النون تدخل على الفعل تدخل كذلك على اسم الفعل.

٣- يرى الجزولي وابن مالك<sup>(٤)</sup> جواز التجرد من النون في سعة الكلام، لكن ثبوت النون فيها أشهر.

٤- يرى ابن الناظم<sup>(٥)</sup> أنَّ سقوط النون من (قدي)، و(قطني) أكثر في كلامهم.

والذي يظهر لي أنَّ ما ذهب إليه الجمهور أقرب للواقع اللغوي لكلام العرب، وأنَّ أكثر ما جاء من حذف نون الوقاية من (قدي وقطني) هو مرتبط باضطرار النظم. أمَّا حمل ما لحقته نون الوقاية على اسم الفعل دون غيره، والمعنى يحتمل المعنيين،

(١) ينظر: الكتاب ٣٧١/٢، الأصول ١٢٢/٢، شرح المقدمة الجزولية ٦٤٧/٢، ضرائر الشعر ١١٤.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ١١٤، التذييل والتكميل ١٧٩/٢، توضيح المقاصد ١٦٤/١.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية ٣٦٢، شرح التسهيل ١٣٧/١.

(٥) ينظر: شرح الألفية ٧٠.



فذاك تحكُّمٌ لا مبرر له، لاسيما أن أئمة العربية نصوا على أنها -مع دخول النون-  
بمعنى حسب<sup>(١)</sup>.

### تحرير رأي السيرافي:

كان السيرافي صريحاً في موافقته لرأي الجمهور في شرحه لكتاب سيبويه، وليس في المنقول عن (الإقناع) ما يُحمل على غير صريح قوله في شرح الكتاب، وقد أورد الشاهد الشعري باستطراد قريب مما نُقل عن (الإقناع)، يقول: «وربما حذفوا النون في الشعر فأضافوا وكسروا الحرف الساكن كما حُكي عن بعض العرب أنه يقول: مني وعني وقدي، قال الشاعر: (قدني من نصر الخبيبين قدي)، ويروي: الخبيبين قدي، فمن روى (الخبيبين) أراد عبدالله ومصعباً ابني الزبير، وكان عبد الله يُكنى أبا حبيب بابن له يقال له: حبيب، فلما قرن معه مصعباً قال: الخبيبين. والذي قال: (الخبيبين) نسبهم إلى عبد الله كما قالوا الأشعرين أرادوا الأشعريين، والشاهد في هذا حذفه النون من قدي الأخيرة»<sup>(٢)</sup>.

وقد علل السيرافي لأصل وجود النون الوقاية في (قدني) بقوله: «فإذا أضافهما المتكلم إلى نفسه زاد نوناً. فيقول: (قطني درهمان) و(قدني درهمان)، وإنما زاد النون ليسلم سكون البناء؛ لأنه على حرفٍ لا يدخله الكسر بحال، كما قالوا: مني، وعني»<sup>(٣)</sup>.

### المسألة الثانية: توسيط خبر (عسى) وأخواتها إذا كان مما فيه (أن).

نقل أبو حيان عن السيرافي في (الإقناع) جواز تقديم خبر (عسى) على اسمها في نحو: (عسى أن يقوم زيد).

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١/١٦٤.

(٢) شرح الكتاب ١/١٣٩.

(٣) المرجع السابق.



قال أبو حيان: «إذا كان خبر (عسى)، وأخواتها مما فيه (أن) نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ، ففي جواز توسيطه خلاف: ذهب المبرد وأبو سعيد السيرافي في كتاب (الإقناع) وأبو علي الفارسي إلى جواز توسيطه. وصحَّه الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور، فأجازوا أن تقول: عسى أن يقومَ زيدٌ، على أن يكون (أن يقومَ) خبراً لـ(عسى)، وزيد: اسم (عسى). ومنهم من منع ذلك، وإلى المنع ذهب الأستاذ أبو علي، ورغم أنه لا يجوز في: (عسى أن يذهب عمرو) وأشباهه إلا أن يكون (عمرو) فاعلاً بـ(يذهب)»<sup>(١)</sup>.

### عرض المسألة:

للنحويين في توسيط خبر (عسى) المكوّن من (أن) والفعل = رأيان:

الرأي الأول: الجواز<sup>(٢)</sup>، ففي نحو قولك: عسى أن يقوم زيدٌ، يجوز عندهم أن يكون (زيدٌ) مرفوعاً بـ(عسى)، و(أن يقوم) في موضع نص بأنه خبر مقدّم، ويكون في الفعل على هذا التقدير ضمير من (زيد) يظهر في التثنية والجمع، نحو: عسى أن يقوموا الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، إذ التقدير: عسى الزيدون أن يقوموا. وينسب هذا الرأي إلى المبرد<sup>(٣)</sup> وأبي علي الفارسي<sup>(٤)</sup>. وصحَّه ابن عصفور<sup>(٥)</sup>.

(١) التذييل والتكميل ٣٥١/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١٩٩/٧، شرح الكافية، للرضي (القسم الثاني) ١٠٧٢/٢، مغني اللبيب ٢٠٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣٥١ / ٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) صححه ابن عصفور في المُقَرَّب، وحمل (عسى) في هذا التركيب على أنها تامة بمعنى (قرب) في شرح جمل ابن عصفور. ينظر: المُقَرَّب ١٠٠/١، شرح جمل الزجاجي ١٧٧/٢.



الرأي الآخر: المنع، وقد نسبه أبو حيَّان إلى أبي علي الشلوبين، قال: «وعَلَّ الأستاذ أبو علي منع تقديم الخبر على الاسم بأنَّ (عسى) فعلٌ غير متصرف، فلا يجوز تقديم خبره على اسمه لذلك. ورُدَّ عليه بليس فإنَّها غير متصرفة، ويتوسط خبرها»<sup>(١)</sup>.

وظاهر كلام سيويوه والميرد وأبي علي الفارسي والشلوبين<sup>(٢)</sup> أنَّ هذا التركيب من استعمال (عسى) تامَّة، مكتفية بمرفوعها فلا خبر لها، فهي بمنزلة الفعل اللازم (قرب) معنًى وعملاً، و(أن) والفعل في تأويل فاعل (عسى)، و(زيد) فاعل لـ(يقوم)<sup>(٣)</sup>. أو يكون (أن يقوم) مفعولاً به على إسقاط الخافض، والنقدير: قرب زيدٌ من أن يقوم، ثم حذف الجار توسَّعاً<sup>(٤)</sup>. أو تنزيل (عسى) منزلة الفعل المتعدي (قارب) معنًى وعملاً، فيكون (أن يقوم) في محل نصب مفعول به<sup>(٥)</sup>.

والوجه عند ابن مالك «أن تجعل (عسى) ناقصةً أبداً»<sup>(٦)</sup>، وتسد (أن) والفعل مسد الجزأين. ولا ريب أن عدم ثبوت نحو: عسى أن يقوم الزيدان، في غير لغة أكلوني البراغيث هو منشأ اختلاف النحويين، لكن الذي تطمئن إليه النفس هو أنه لا مانع في الصناعة أو الدلالة يُخرج توسط خبر عسى المؤول من أصل الجواز إلى القول بالخطر، ولتبقى فرص دلالات التقديم والتأخير ومنها العناية بالمقدَّم = متاحة في مثل هذه التراكيب قدر الإمكان.

(١) التذييل والتكميل ٣٥١/٤.

(٢) ينظر الكتاب ١٥٧/٣ وما بعدها، المقتضب ٧٠/٣، الإيضاح العضدي ٧٧، التوطئة ٢٩٧.

(٣) قال الميرد: «فأما قولهم: عسى أن يقوم زيد... فقولك: (أن يقوم) رفع؛ لأنه فاعل عسى»، المقتضب ٧٠/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ١٥٧/٣.

(٥) ينظر: المقتضب ٦٨/٣، شرح الجمل، لابن عصفور ١٧٨/٢، مغني اللبيب ٢٠٢.

(٦) شرح التسهيل ٣٩٤/١.



## تحليل رأي السيرافي:

ظاهر المنقول عن السيرافي في (الإقناع) مخالف لما في شرحه للكتاب، فالمنقول عن (الإقناع) يُظهر لنا حمل السيرافي تركيب: (عسى أن يقومَ زيدٌ)، على استعمال (عسى) واسمها. أمّا في شرحه لكتاب سيوييه، فظاهر كلامه موافقة سيوييه في حمل التركيب على استعمال (عسى) تامّة بمعنى (قارب) معنًى وعملاً<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثالثة: إقامة المفعول الثاني من مفعولي (ظنّ) وأخواتها مقام الفاعل.

نُقل عن (الإقناع) أنّ أبا سعيد السيرافي جَوّز إقامة المفعول الثاني في باب (ظنّ) مقام الفاعل، إن لم يُلبس، ولم يكن جُملة.

قال الشاطبي: «فابن مالك لم يثبت عنده امتناع العرب من نحو: (ظنّ سمينٌ كبشك)، بإطلاق...، وممن قال بقول الناظم السيرافي في الإقناع، وابنُ الأنباري، وابن طلحة، وجماعةٌ من المتأخرين»<sup>(٢)</sup>.

### عرض المسألة:

للنحويين في هذه المسألة أربعة أقوال:

أحدها: المنع، فلا يجوز نحو: (ظنّ زيدًا قائمًا)، ولا (ظنّ قائمًا زيدًا). وهو قول كثيرٍ من النحاة<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح كتاب سيوييه ٣/٣٨٧.

(٢) المقاصد الشافية ٣/٥٩، والنقل عن الإقناع موجود في: التصريح ٢/٣٣٣.

(٣) ينظر: الفصول، لابن الدهان ١١٥، المقدمة الجزولية ١٤٣، البسيط، لابن أبي الربيع ٢/٩٦٨، التذييل والتكميل ٦/٢٥١.





الثاني: الجواز بشرطين مع تفضيل إقامة الأول، أحد الشرطين: أمن اللبس، فلا يكون المفعول الأول والثاني معرفتين، أو نكرتين. والشرط الآخر: أن لا يكون المفعول الثاني جملة أو شبه جملة.

وهذا قولٌ جمع من النحويين<sup>(١)</sup>؛ فلا يجوز إقامة الثاني في نحو: (ظننتُ أفضلَ من زيدٍ أفضلَ منك)، ولا في نحو: (ظننتُ زيدًا صديقك)، للإلباس في الجملتين<sup>(٢)</sup>.

الثالث: الجواز بإضافة شرط التعريف للمفعول الثاني، قال أبو حيان: «وشرط بعضهم في جواز إقامته ألا يكون نكرة، فلا يجوز: ظنُّ قائمٌ زيدًا»<sup>(٣)</sup>.

الرابع: الجواز مطلقًا، ونسبه ابن النحاس إلى بعض النحويين<sup>(٤)</sup>.

وذهب الرضي إلى عدم الالتفات إلى التعريف والتكثير، اعتمادًا على قرينة الموقع، وقال: «والذي أرى أنه يجوز قياسًا نيابته عن الفاعل-معرفة كان أو نكرة واللبس مرتفع مع إلزام كلِّ من المفعولين مركزه ... فإذا لزم كلُّ مركزه لم يلبس إذا قام مقام الفاعل وهو مكانه»<sup>(٥)</sup>.

والذي يظهر لي هو رجحان ما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه من الجواز المشروط بأمن اللبس، وكون المفعول الثاني ليس جملةً ولا شبه جملة، وذلك للمرجحات التالية:

١- أن من وظائف التقعيد الكبرى هي مدافعة اللبس ما أمكن، فالإقامة المؤذنة بلبس صريح لا تصح، لذا يضعف القول بالجواز المطلق، ومن قواعدهم الكلية أن

(١) ينظر: الجمل، للزجاجي ٧٨، أسرار العربية ٩٦، التوطئة ٢٦٠، شرح التسهيل ٢/١٢٩.

(٢) ينظر: التصريح ٢/٣٣٢.

(٣) التذييل والتكميل ٦/٢٥٢.

(٤) ينظر: التعليقة ١/٢٨٩.

(٥) شرح الكافية (القسم الأول) ١/٢٤٢.



«الإلباس متى وقع لم يجز، لأن الكلام وُضع للإبانة»<sup>(١)</sup>، وأنَّ «اللبس محذور، ومن ثمَّ وُضع له ما يُزيله إذا خيف، واستغني عن لحاق نحوه إذا أُمن»<sup>(٢)</sup>.

٢- لا يلزم من منع إقامة المفعول الثاني إذا كان جملة أو شبه جملة -باعتبار أنَّ الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الأصح- لا يلزم منع إقامته مطلقاً حتى في حال الإفراد، فذاك تحكُّم لا مبرر له.

٣- المنع بحجة أنَّ الغالب في الثاني كونه مشتقاً، فإذا أقيم مقام الفاعل أدَّى إلى الإضمار قبل الذكر في نحو: ظُنَّ قائمٌ زيداً، ففي (قائم) ضمير يعود على (زيداً) وهو متأخر لفظاً ورتبةً لأنه مفعول<sup>(٣)</sup> = هذا المنع مردودٌ عليه، وله جوابان: «أحدهما: أنَّ ذلك عارض، والأصل تأخيره في بنية الفاعل، فلا محذور في تقديمه، بل هو في الحقيقة مثل قولك: ظُنَّ قائماً زيدٌ، وضرب أباه زيدٌ. والثاني: إذا سلّمنا ذلك، فيلزم فيه تأخير العمدة في قولك: ضرب زيداً أبوه»<sup>(٤)</sup>.

٤- أمّا المنع لكون إقامة الثاني تؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة، فيدفعه أنَّ الإخبار عن النكرة في تركيب بناء (ظُنَّ) المبنية للمجهول إخبارٌ عارض في بنية عارضة، والمقصود الإخبار عن المعرفة، وأنَّ طبيعة الإخبار عن النكرة في تركيب المبتدأ والخبر تختلف عن بناء (ظن)، وهم هناك يجوّزون الإخبار عن النكرة لمسوّغ دفع اللبس، فمادامت إقامة الثاني مأمونة لللبس، فالتخفّف من قيد لزوم الإخبار عن المعرفة له حظٌّ من النظر.

(١) الأصول لابن السراج ٢١٩/١.

(٢) الأشباه والنظائر ٢٧٧/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥١/٦.

(٤) المقاصد الشافية ٥٨/٣.



٥- في الترجمات اللغوية لا ينبغي الغفلة عن الأصل الذي نصَّ عليه عبد القاهر الجرجاني وهو أنَّ الألفاظ «خدمٌ للمعاني و تابعة لها»<sup>(١)</sup>، وكل ما يثري دلالات التركيب ينبغي المحافظة على جوازه ما أمكن، وذلك أن وراء إقامة المفعول الأول أو الثاني في كلام العرب مقصد دلالي وبقاء الخيارين في التركيب الذي لا ليس فيه ولا مانع صناعي هو المدخل لذلك المقصد الدلالي، وقد جاء الرضي بأصلٍ دلالي في الأحق بالإنابة عن الفاعل، إذ يقول: «والأولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم، واهتمامه بذكره، وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالعناية»<sup>(٢)</sup>.

### تحرير رأي السيرافي:

ليس للسيرافي في شرح كتاب سيبويه وفي مظانِّ الحديث عن باب (ظنَّ) قولٌ يخص مسألة إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل<sup>(٣)</sup>، والسبب في ذلك أن سيبويه نفسه لم ينص على هذه المسألة<sup>(٤)</sup>.

والذي ورد في شرحه للكتاب هو تجويزه لإقامة المفعول الثاني إذا عُدَّ المفعول الأول، وظهر ذلك في استطرادٍ إعرابي لأحد عنوانات سيبويه<sup>(٥)</sup>. وقد أشار أبو حيان إلى ذلك بقوله: «فإنَّ عُدَّ المفعول الأول وبقيت الجملة فمقتضى مذهب الكوفيين، جواز ذلك، فتقول: عُلِّمَ أيُّهم أخوك، وقد أجاز ذلك السيرافي والنحاس في ترجمة سيبويه (هذا بابٌ علمٍ ما الكلُّ من العربيَّة) إذا جعلت (ما) استقهاً ونوّنت العلم،

(١) دلائل الإعجاز ٤٥.

(٢) شرح الكافية (القسم الأول) ٢٤٧/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣١٥/٢، وما بعدها.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٩/١، وما بعدها.

(٥) المرجع السابق ٤٧/١.



ونويت فيه أنه لما لم يُسمَّ فاعله، فكان التقدير: هذا بابٌ أن يُعلم ما الكلم من العربية»<sup>(١)</sup>.

### المسألة الرابعة: مجيء المفعول معه بعد معنى الفعل.

جاء في شرح لباب الإعراب ل(مصنّفك): «قوله: ونحو: (ما شأنك وزيدًا؟) و(مالك وعمرًا؟)؛ إذ المعنى: ما تصنع-يشير إلى القسم الثاني من قسَمي هذا النوع، وهو الواو المذكور بعد معنى الفعل، ونبّه بالفصل على أن الأمثلة السابقة بعد الفعل، وهذا بعد معناه، وأخره لضعفه بالنسبة إلى الأوّل، ولأنّه في الحقيقة مضافٌ إليه وأراد بهذا النحو: كُلُّ ما صُدِّر بالاستقهام، على ما عدّه أبو سعيد السيرافي في كتاب (الإقناع)»<sup>(٢)</sup>.

### عرض المسألة:

ينص النحويون<sup>(٣)</sup> على جواز نصب المفعول معه إذا لم يسبقه فعلٌ، وسبقه ما في معناه، والسماع عن العرب يعضد ما ذهبوا إليه، فقد ورد<sup>(٤)</sup>: مالك وزيدًا، وما شأنك وزيدًا، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد.

وقد وصف ابن مالك تراكيب المفعول معه المنصوب بعد معنى الفعل بمثل ما وصفها السيرافي في (الإقناع)، قال ابن مالك: «ويجب النصب عند الأكثر في نحو: مالك وزيدًا، وما شأنك وعمرًا، والإشارة إلى كل جملةٍ آخرها واو المصاحبة وتاليها،

(١) التذييل والتكميل ٢٥٢/٦.

(٢) شرح لباب الإعراب (القسم الثاني) ١١٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٠٣/١، شرح الكتاب، للسيرافي ٨١/٥، شرح التسهيل، لابن مالك ٢٥٤/٢،

التذييل والتكميل ١١٩/٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٩٩/١.



وأولها (ما) المستفهم بها على سبيل الإنكار، قبل ضمير مجرور باللام، أو الشأن أو ما يؤدي ما يؤديه»<sup>(١)</sup>.

وقد حمل سيبويه هذا التركيب على مذهبين<sup>(٢)</sup>: أحدهما أن يُقدّر كان بعد (ما) فيكون المنصوب مفعولاً معه. والثاني: أن يُقدّر بعد (الواو) مصدر لابس منوياً أو مضافاً إلى ضمير المخاطب أي: ما شأنك وملايستك زيّداً. واختلف النحاة في فهم تقدير سيبويه الآخر. وقد أشار بعض النحويين إلى المنفعة الدلالية الإضافية لنجد هذه التراكيب، «كأنك قلت: ما تكون وزيّداً، وكيف تكون وزيّداً، أي مع زيد، وليس المراد بهذا الكلام مجرد الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما، نعم وزيادةً أخرى، وهي أنّ الكلام يتضمن إنكاراً، إذا قلت ما أنت وزيّداً، فهو استفهام على سبيل الإنكار»<sup>(٣)</sup>.

والذي ذهب إليه جمهور النحويين من نصب المفعول معه بعد معنى الفعل هو الموافق لقوانين العمل في التراكيب، إذ المفعول معه فضلة، والفضلات من قبيل المفعولات، فلا تُنصب إلا بالفعل أو ما جرى مجراه.

### تحرير رأي السيرافي:

يوافق أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب وفي المنقول عن (الإقناع) جمهور النحويين في اشتراط مجيء الفعل أو ما في معناه لنصب المفعول معه بعده بقول: «ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأباك، لأنه لم يتقدم استفهام ولا فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل»<sup>(٤)</sup>. وأنّ ارتباط الشواهد على ذلك بصيغ الاستفهام هو الذي سهّل الحمل على معنى الفعل في نحو قولك: ما شأنك وعمراً، يقول: «ليس عمرو بشريك للشأن، ولا

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٠.

(٣) المترجل ١٨٥، وينظر كلام النحويين في ثبوت معنى الإنكار من عدمه في: الكتاب ١/٣٠٣، الانتصار ١٠٠، التذليل والتكميل ٨/١٢٧.

(٤) شرح الكتاب ٥/٨١.



أردت أن تجمع بينهما، فحُمِلَ الكلام على المعنى، فجُعِلَ: ما شَأْنُكَ ومالك، بمنزلة ما تصنع، فصار كأنك قلت: ما صنعتَ وزيدًا»<sup>(١)</sup>.

### المسألة الخامسة: دخول لام القسم على الفعل الماضي

جاء في إثبات المُحْصَل، لابن المستوفي الأربلي (ت ٦٣٧هـ): «وقال أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي في كتاب (الإقناع) له: وإذا كان الفعل ماضيًا دخلت اللام ولا تدخل النون على الفعل الماضي، فقلت والله لكذب زيد، ولم يتعرَّض ل(قد) مع اللام كما ذكره بعض النحاة أنه لا بُدَّ منه»<sup>(٢)</sup>.

### عرض المسألة:

ينص جمهور النحويين<sup>(٣)</sup> على أن لام جواب القسم تدخل في الجملة الفعلية إن كانت مصدرًا بماضٍ جامدٍ مثبت بلا (قد) نحو: يمينًا لنعم الرجل، وإن كانت مصدرًا بماضٍ متصرفٍ، فالأحسن والأكثر دخول اللام مع (قد) نحو: والله لقد قام زيد<sup>(٤)</sup>، ويجوز دخولها على الماضي بغير (قد) في نحو: والله لكذب زيد. ولا تدخل نون التوكيد، إذ «النون لا تدخل على فعلٍ قد وقع، إنما تدخل على غير الواجب»<sup>(٥)</sup>. وللدلالة الزمانية لدخول اللام أثر في حكم دخولها، يقول السيرافي: «وقال فيه بعض أصحابنا: دخول النون في القسم يفصل بين الحال والاستقبال، وليس في الماضي

(١) شرح الكتاب ٨٠/٥.

(٢) إثبات المُحْصَل ١٩٨ ب.

(٣) ينظر: الكتاب ١٠٥/٣، المقتضب ٣٣٤/٢، المساعد ٣٢٣/٢، الارتشاف ١٧٧٦/٤.

(٤) ينظر: المقتضب ٣٣٤/٢، شرح المفصل، لابن يعيش ١٦٥/٩.

(٥) الكتاب ١٠٥/٣.



لبس»<sup>(١)</sup>. وقال المبرد: «ولمّا كانت يفصل لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد ... إن وصلت اللام بـ(قد) فجيّد بالغ»<sup>(٢)</sup>.

وإنّما حَسُنَ أن يدخل على الماضي اللام مع (قد)؛ لأنّ (قد) تُقَرِّب من الحال<sup>(٣)</sup>. وقد ربط ابن عصفور استحسان دخول (اللام) و(قد) بدلالة القرب من الحال، فقال: «وإن كان موجباً فلا يخلو أن يكون قريباً من الحال أو بعيداً منه. فإن كان قريباً من زمن الحال أدخلت عليه (اللام) و(قد) ... وإن كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها .. قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

فأدخل اللام على جواب (حلفت) وهو ناموا، من غير (قد). ومن الناس<sup>(٥)</sup> من زعم أنه لا بُدَّ من (قد) ظاهرة أو مُقدَّرة»<sup>(٦)</sup>.

والذي يترجّح لي هو ما ذهب إليه جمهور النحاة من جواز دخول لام الجواب على الجملة الفعلية المصدرية بالماضي المثبت بغير (قد)، وأنّ السماع وواقع الاستعمال للتراكيب يدل على أفضلية دخول (اللام) و(قد) مجتمعين، وعليه أي التنزيل في نحو قول الحق -تعالى-: {قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ} <sup>(٧)</sup>، ونحو قوله تعالى: {قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا} <sup>(٨)</sup>.

(١) شرح كتاب سيبويه ١٠/١٤٤، وينظر: الكتاب ٣/١٠٩.

(٢) المقتضب ٢/٣٣٤.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ٩/١٦٥.

(٤) ديوان امرئ القيس ٣٢.

(٥) ينظر: المساعد ٢/٣٢٣.

(٦) شرح الجمل ١/٥٢٧.

(٧) يوسف: ٧٣.

(٨) يوسف: ٩١.



## تحريـر قول السيرافي:

يُقَدِّم لنا النص المنقول عن (الإقناع) إضافةً مؤثرةً في نحو أبي سعيد السيرافي، ومخالفةً لما في شرحه للكتاب، إذ فيه ما ظاهره يدل على عدم القياس على الأثر الذي سمعه سيبويه عن العرب وفيه دخول لام الجواب على الفعل الماضي بغير (قد)، قال أبو سعيد: «فإذا كانت اليمين على فعل ماضٍ لم تدخل اللام كقولك: والله لكذبت، والله لكذب، ولم تدخل النون؛ لأنَّ النون من غير القسم لا تدخل إلا على المستقبل دون الماضي والحال، وإذا دخلت في فعل القسم فهي أيضًا للمستقبل، فلم يجز دخولها فيما لم يمكن دخولها عليه»<sup>(١)</sup>.

وأغلب الظن أنَّ ما جاء في (الإقناع) هو ما استقرَّ عليه رأي أبي سعيد، وذلك باعتبار البُعد الزمني لتأليفه لكتاب (الإقناع).

### المسألة السادسة: الأمر من الفعل الذي فاؤه همزة

جاء في سمط اللآلئ، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ): «وقال السيرافي في كتاب (الإقناع): إذا أمرت من الفعل الذي فاؤه همزة، قلبت الهمزة حرفاً من جنس الحركة التي قبلها. وقد شذَّ من ذلك ثلاثة أفعال: كُلُّ، مَرُّ، خُذُّ. فأما (مُرُّ)، فقد جاء على أصله. قال الله سبحانه: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾<sup>(٢)</sup>، وروى بعض النحويين: أُؤخذُ في (خُذُّ)، وانشد<sup>(٣)</sup>:

(١) شرح كتاب سيبويه ١٠/١٤٤.

(٢) طه: ١٣٢.

(٣) ينسب البيت لطريح بن إسماعيل الثقفي، وهو في ديوانه المجموع بلا شاهد إذ وردت الرواية بـ(اشدُّد) بدل (أخذُ)، ونسبه العاملي في الكشكول لمصعب بن عمير، ينظر: ديوان طريح الثقفي ٩٧، الكشكول ١/١٠٧.





تخلّ بجاجتي وأُخذ فُواها فقد أضحت بمنزلة الضّياح»<sup>(١)</sup>

### عرض المسألة:

ينصّ سيبويه على قاعدة كلية في باب الهمزة وهي «أنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُد من بدل الآخرة، ولا تُخفّف ؛ لأنها إذا كانتا في حرفٍ واحدٍ لزم التقاء الهمزتين الحرف»<sup>(٢)</sup>، نحو: أثر وأوثر، غير أنّ هناك أفعال شذت، فحذفت همزتها فاءً في الأمر نحو: ما حدث للأمر من: (أخذ، وأكل)<sup>(٣)</sup>، لأنه ثقل عليهم اجتماع همزتين في كلمة واحدة مع كثرة استعمالها، فأسقطوا الهمزة الساكنة وهي الثانية، وبعدها أسقطوا الهمزة الأولى؛ لأنها وصل، وإنّما تدخل توصلاً إلى النطق بالساكن، فإذا سقط الساكن استغنوا عن الهمزة الأولى.

ومن الأمر من (أمر، يأمر)<sup>(٤)</sup>. قال ابن الشجري: «للعرب فيه مذهبان، منهم من نزله منزلة (خذ) و(كل)، فقالوا: مُر فلاناً بكذا، ومنهم من فرّق بينه وبينهما، لأنه لم يكثر استعماله كثرة استعماله، فلما فارقهما بكونه أقلّ منهما استعمالاً، وكرهوا اجتماع الهمزتين، أبدلوا الثانية لانضمام ما قبلها واواً، فقلوا: أوْمُر<sup>(٥)</sup>، كما فعلوا ذلك فيما قلّ استعماله من هذا الضرب، نحو: أجزّ الدار يأجرها، وأثر الحديث يآثره، فقالوا: أوْجُرّ دارك، أوثر حديث زيد، فإذا دخل حرف العطف عليه<sup>(٦)</sup>، أجمعوا على إعادة همزته

(١) سمط اللّالي، لأبي عبيد البكري ٧٠٥/٢.

(٢) الكتاب ٥٥٣/٣.

(٣) ينظر: المقتضب ٩٧/٢، شرح الشافية، للرّضي ٥٠/٣، سر الصناعة ٨٢٢/٢، شرح

الملوكي ٣٦٤، الممتع ٦١٩/٢.

(٤) ينظر: شرح التصريف، للثمانيني ٣٩٣.

(٥) ينظر: المقتضب ٩٧/٢.

(٦) ينظر المساعد ١٩١/٤.



إليه... كما جاء في التنزيل: {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ}. وقد شبّه بعض العرب (أنت) بـ(حُدْ، وكُلْ)، وإن لم يكن مثلهما في الكثرة»<sup>(١)</sup>.

وبالجملة فإنّ هذا الحذف لزم لكثرة هذه الكلم، لذا عدّها النحاة: «حذفًا غير قياس»<sup>(٢)</sup>، «ولا يُقاس على هذه الأمثلة، غيرها إلا في الضرورة»<sup>(٣)</sup>.

### تحليل رأي السيرافي:

كلام أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب وكلامه المنقول عن الإقناع-يدلّ على موافقته للمستقر عند النحويين في بابي الهمزة والحذف، وقد أضاف في شرحه لكلام سيبويه تعليلاً لاكتفاء سيبويه بذكر الحكم العام وهو التخفيف دون الالتفات لما شذ من الأفعال، يقول أبو سعيد: «أمّا إذا اجتمعت همزتان في كلمة فلم يحك سيبويه غير تخفيف إحداهما ولم يجز غير ذلك. ومما يحتجّ له في ذلك إنّه لا خلاف في قوله: (أدم)<sup>(٤)</sup> و(أمر)، ولم يقل: (أدم) ولا (أمر) وإن كان أصل ذلك بهمزتين»<sup>(٥)</sup>.

وفي هذا النص إشارة من السيرافي إلى ما نصّ عليه في (الإقناع) من أنّ الحذف في (مُر) كثير لا يبعد عن الحذف في (كُل) و(حُدْ)، خلافاً لبعضهم<sup>(٦)</sup>.

### المسألة السابعة: (يُجَد) مضارع (وَجَد)

أورد الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) صاحب تاج العروس قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

(١) أمالي ابن الشجري ١٩٩/٢.

(٢) ينظر: المفصل ٤٥٤، شرح التصريف الملوكي ٣٥٦، ٣٦٥، الممتع ٦١٩/٢.

(٣) المساعد ١٩١/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٥٢/٣.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٢٨٥/٤.

(٦) شرح التصريف، للثمانيني ٣٧٤.



لو شئتُ قد نَعَمَ الفَوَادَ بِشَرِبَةٍ يَدْعُ الصَّوَادِي لَا يُجِدْنَ غَلِيًّا

ثم قال: «وقال ابن بري الشعرُ لجريز وليس للبيد كما زعم الجوهري ... وقال ابن عديس هذه لغةُ بني عامر والبيت للبيد وهو عامري، وصرَّح به الفراء، ونقله القرَّاز في الجامع عنه، وحكاها السيرافي أيضًا في كتاب الإقناع، واللحياني في نوادره، وكلُّهم أنشدوا البيت. وقال الفراء: ولم نسمع لها نظير. زاد السيرافي: ويروى: (يجد) بالكسر، وهو القياس»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في شرح سنن ابن ماجه لعلاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢هـ): «وحكي وُجد: بالضم، وعن الفراء، وأبو عبيد، وفي المصنف، وابن القطاع في الأفعال، والسيرافي في كتابه (الإقناع)، والجوهري وغيرهم. ردَّ ابن سيده وُوجد به وجدًا به الحُبِّ لا غير»<sup>(٣)</sup>.

### عرض المسألة:

القياس المستقر عند جمهور علماء العربية<sup>(٤)</sup> في مضارع الفعل (وَجَدَ مطلوبه) هو كسر عين المضارع: (يَجِدُ)، وضمُّ عينه لغة، تتسبب لبني عامر بن صعصعة. قال الجوهري: «ويجْدُ أيضًا بالضم لغةً عامريَّةً لا نظير لها في باب المثال»<sup>(٥)</sup>، وقد

(١) ينسب للبيد بن ربيعة، والصحيح أنه لجريز بن عطية الخطفي، وقد نَبه على ذلك ابن بري في التنبيه والإيضاح، وقال السيرافي: «والرواية الشهيرة: (ولا يجِدْنَ)». ينظر: ديوان جريز ٤٥٣، التنبيه والإيضاح ٦٠/٢ (و ج د)، شرح كتاب سيبويه ٣٦٦/١ (تح: ابن ثاني).

(٢) تاج العروس ٢٩٣/٥.

(٣) شرح سنن ابن ماجه ١٦٤٦، (باب الإمام يخفف الصلاة إذا حضرت).

(٤) ينظر: الكتاب ٥٣/١، الصحاح ٥٤٧/٢ (و ج د)، الأفعال، لابن قطاع ٣٠١/٣، شرح الشافية، للرضي ١٣٢/١، شرح التسهيل، لابن مالك ٤٤٦/٣.

(٥) الصحاح ٥٤٧/٢ (و ج د).



حكم عليها ابن جني بالشذوذ<sup>(١)</sup>، وقد حكاها سيبويه بقوله: «وقد قال ناسٌ من العرب: ونجدٌ ويجُد، كأنهم حذفوها من (يُوجُد) وهذا لا يكاد يوجدُ في الكلام»<sup>(٢)</sup>.

وقال الصغاني: «وَجَدَ الشيءَ لَغَةً في وَجَدَه، وَوَجَدَ عليه يَجُدُ لَغَةً في (يَجُد)، فعلى هذا يكون الفعل (وَجَدَ) جاء في باب (ضَرَبَ) ومن باب: (وَرِثَ) وعلى كلا اللهجتين فضمُّ العين شاذٌّ»<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلفوا<sup>(٤)</sup> إن كانت لهجة بني عامر في ضم عين المضارع في المثال الواوي خاصة بهذا الحرف أو هي عامّة في كل مثال.

وهذه مسألة له ارتباط أساسي بمسألة حذف فاء المضارع الواوي إذا وقعت الواو بين عدوّتيها الياء والكسرة الظاهرة نحو: (يَعِد) أو المقدرة نحو: (يَقَع) و(يَسَع). فإذا زالت الكسرة بعدها صحّت ولم تسقط نحو قولهم: "وَجِل يَوَجِل"<sup>(٥)</sup>.

وقد وجّهوا ما جاء في حذف الواو في (يَجُد) مع عدم الكسر بأنّه: «يجوز أن يكون أيضًا الأصل عندهم مكسور العين كأخواته، ثم ضمّ بعد الواو، ويجوز أن يكون أصليًا حذف من الواو لكون الكلمة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها»<sup>(٦)</sup>.

وقد ربط سيبويه علة الحذف في (يَجُد) بعلّة التنبيه على الأصل، قال: «وقالوا: وَجَدَ يَجُد، ولم يقولوا في يفعلُ يَوَجُد، وهو القياس، ليعلموا أنّ أصله يَجِد»<sup>(٧)</sup>.

(١) سر صناعة الإعراب ٣٥٦/٢. ينظر: الشافية، لابن الحاجب ٢٣.

(٢) الكتاب ٥٣/١.

(٣) الذيل والتكملة والصلة، للصغاني ٣٥٦/٢.

(٤) ينظر: التسهيل ١٩٧، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣٦٥/١ (تح: ابن ثاني)، ديوان الأدب ٢٤٨/٣ (باب فعل يفعل).

(٥) ينظر: شرح التصريف، للثمانيني ٣٧٤.

(٦) شرح الشافية، للرضي ٣٧٤/١.



## تحرير رأي السيرافي:

يمكن تحرير رأي السيرافي في مجيء (يُجْد) مضارعا لـ(وَجَد) على النحو الآتي:

١- ينسب السيرافي الشاهد الشعري السابق المستدل به على لغة بني عامر لجرير، وليس للبيد<sup>(٢)</sup>.

٢- أنَّ القياس في مضارع وجد هو (يُجِد)، ومجيء المضارع على (يُجْد) ليس بقياس.

٣- يرى السيرافي أنَّ إجراء الحذف من بني عامرٍ خاصٌّ بمثال (وَجَد: يُجْد) دون غيره. قال في شرح الكتاب: «وقد ذكر الفراء حرفاً نادراً من هذا الباب، وهو وَجَد يُجْد»<sup>(٣)</sup>.

المسألة الثامنة: حركة المدغم في الأمر من الثلاثي المُضَعَف المتصل بهاء الغائب.

قال شمس الدين ابن الخبَّاز (ت ٦٣٩هـ): «وإن أدغمت قلت: رُدَّ، ولك فيه ثلاثة أوجه، الضم كقولك: رُدَّ، وهو إباح، والفتح كقولك: رَدَّ، وهو طلب للخفَّة، والكسر كقولك: رِدَّ، وهو لالتقاء الساكنين، فإذا اتصل بجميعة ضمير المؤنث فالمختار الفتح كقولك: رُدَّها، وإذا اتصل بجميعة هاء ضمير المذكر، فالمختار الضمُّ كقولك: رُدَّه، وأجاز أبو العباس أحمد بن يحيى: رُدَّه، ورُدَّه، ورُدَّه...، وأنشد<sup>(٤)</sup> أبو سعيد في (الإقناع):

(١) الكتاب ٤/٣٤١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/٣٦٦ (تح: ابن ثاني).

(٣) المرجع السابق.

(٤) لم أقف على قائل هذه الأبيات من الرجز، وينظر: مجالس ثعلب ٥٥٣ برواية: «أبا ليلى نسيح وحده»، وكذلك شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/١٥٩، والزاهر، لابن الأنباري ١/٢٨٢.



قال أبو موسى بحِجْلٍ مُدِّهِ  
ثمَّ إذا مَدَدْتَهُ فَشُدِّهِ  
إنَّ أبا موسى نسجُ وَحْدِهِ»<sup>(١)</sup>

### عرض المسألة:

يمكننا تقسيم كلام العلماء في حركة المدغم المتصل بهاء الغائب في نحو رُدَّه - على النحو الآتي:

أولاً: رأي الجمهور .

يختار الجمهور<sup>(٢)</sup> ضمَّ المدغم من أمر الثلاثي المضاعف، إذا كان للمفرد، واتصلت به هاء الغائب.

وقد نسب ذلك الرضي لجميع العرب، يقول: «وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكور ضموا كلهم نحو: رُدَّه، وَعَضُّهُ، واستَعْدُّهُ؛ لأنَّ الواو كأنَّها وليت المدغم فيه لخفاء الهاء، فكأنك قلت: رُدُّوا، وَعَضُّوا، واستَعْدُّوا»<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: رأي ثعلب، فقد جوَّز الفتح<sup>(٤)</sup> في نحو: رُدَّ، وَعَضَّه، قال ابن الحاجب: «وَعُظِّبَ ثَعْلَبٌ فِي جَوَازِ الْفَتْحِ»<sup>(٥)</sup> وقال الرضي: «وَجَوَّزَ ثَعْلَبٌ فِي الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ فَتَحَ الْمَدْغَمَ فِيهِ مَعَ مَجِيءِ هَاءِ الْغَائِبِ بَعْدَهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) الفريدة في شرح القصيدة، لابن الخباز ٩٨.

(٢) ينظر: شرح الشافية، للرضي ٢/٢٤٥، الممتع ٢/٦٥٨، ارتشاف الضرب ١/٣٤٤، شرح الأشموني ٤/٢٥٢.

(٣) شرح الشافية ٢/٢٤٥.

(٤) ينظر: الفصيح ٢٦٧، الشافية ٩٥، شرح الأشموني ٤/٢٥٢.

(٥) الشافية ٥٩.



والذي يظهر لي جواز الفتح وإن كان لا يبلغ قوة وكثرة الضم، وذلك لأمر:

١- أن ما ذهب إليه ثعلب ليس مذهباً على غير قياس بل مردّه إلى ظواهر لهجية، وقد حكى سيبويه أن بعض العرب يفتح ويكسر ويضمّ مع اتصال الضمير بهذا الفعل المدغم<sup>(٢)</sup>.

٢- حكى الكوفيون: رُدّها، بالضم والكسر، وردّه بالفتح والكسر، وذلك في المضموم الفاء، ف«لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ»<sup>(٣)</sup>.

٣- أن «القياس لا يمنعه؛ لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل، كقول وطول»<sup>(٤)</sup>.

### تحرير رأي السيرافي:

ظاهر كلام أبي سعيد في شرح الكتاب وظاهر المنقول عنه من (الإقناع) = يدلّان على إقراره بالتحريك بالفتح والكسر في نحو: رُدّه، باعتبارها ظواهر لهجية، وقد نسب التزام التحريك بالفتح على كل حال إلى بني أسد وغيرهم من بني تميم<sup>(٥)</sup>.

بل وجدناه يضع عدم تصرفهم في (ثُمَّ) في مقابل تصرفهم في (رُدّ، رُدّ، رُدّ) وما جاء في الرجز السابق: (مُدّه، شُدّه) في مقام واحد، ويعلل لكل ذلك مقام واحد بقوله: «إنّما تصرفوا في: (رُدّ) بهذه الحركات الثلاث على مقدار تصرفه في نفسه. فضمه بعضهم لإتباع الضمة الضمة، وكسره بعضهم لالتقاء الساكنين، وفتحه بعضهم فراراً

(١) شرح الشافية ٢/٢٤٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٢-٥٣٥.

(٣) حاشية الصبان ٤/٢٥٢.

(٤) شرح الشافية، للرضي ٣/٢٤٦.

(٥) ينظر: شرح الكتاب ١٤/٦٢.



إلى أخف الحركات عند التضعيف. والضمّة؛ لأن (رَدًّا) مأخوذ من: (رَدًّا يَرُدُّ)، وهو فعل متصرف، فتصرفوا فيه بهذه الحركات على حسب ذلك»<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثالث: منهج أبي سعيد السيرافي في كتاب (الإقناع):

الحديث عن منهج السيرافي في (الإقناع) هو حديثٌ لما تحمله إشارات الجزء للدلالة على الكل، ويمكننا تبين ذلك في جهتين، أولاهما: منهج التيسير في كتاب (الإقناع)، والآخر: في مسألة (الإقناع) مع مرحلة النضج في الفكر النحوي لأبي سعيد السيرافي، وذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: منهج التيسير في كتاب (الإقناع).

##### ١- مبدأ التيسير وسهولة العبارة.

المأثور عن (الإقناع) يقدّم مؤشرات على أنّ عبارة "الإقناع" عبارة سهلة واضحة للمتلقّي، تشفّ عن موقف أبي سعيد السيرافي ورأيه بكل وضوح، وهذا من أولويات المنهج المتّبع في كتب المختصرات والمقدّمات الموجهة للشادين والمبتدئين في علوم العربيّة، ويمكننا ملاحظة ذلك في الأحكام المنقولة نصّاً من "الإقناع"، فأنت لا تلقى كثير عناء في استخلاص ما يراه أبو سعيد من أحكامٍ في الآتي:

- «إذا أمرت من الفعل الذي فآؤه همزة، قلبت الهمزة حرفاً من جنس الحركة التي قبلها»<sup>(٢)</sup>.
- «وإذا كان الفعل ماضياً دخلت اللام، ولا تدخل النون على الفعل الماضي، فقلت: والله لكذب زيدٌ، والله لكذبت يا عمرو»<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكتاب ١/١٥٩.

(٢) سمط اللآئى ٢/٧٠٥.

(٣) إثبات المحصل ١٩٨ اب.





ولا ريب أن وراء أن يكون المؤلف سهل المآخذ أسباب تترد إلى طبيعة المؤلف، وإلى طبيعة المؤلف كذلك، وقد عُرف عن أسلوب أبي سعيد الوضوح، ووردت الآثار في ذلك. جاء في نزهة الألباء: «وقال بعض أهل الأدب: كُنَّا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين؛ فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم لا نفهم كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً، فأبو الحسن الرُّماني؛ وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو عليّ الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي»<sup>(١)</sup>.

أما طبيعة المنهج التيسيري في (الإقناع)، فلا ريب أن هناك خصائص ومظاهر عدّة تختص بها كتب النحو التعليمي دون غيرها، وسنأتي عليها من خلال المآثور عن (الإقناع)، غير أننا نستفتح هنا بما ورد عن ابن السيرافي العارف بكتاب الإقناع، والمُتمِّم لجهد أبيه فيه، إذ: «كان يقول: وضع أبي النحو في المزابيل بـ(الإقناع)، يريد أنه سهّله حتى لا يحتاج إلى مفسّر»<sup>(٢)</sup>.

وإضافة إلى ما ذكره صاحب معجم الأدياء، فإنّ ثمة التقاطة أخرى تستفاد، ففي قول ابنه إشارة للسيرورة والشهرة اللتين حظي بهما كتاب (الإقناع). وأمّارات سيرورة (الإقناع) بين يدي أهل النحو معلميه ومنتعلميه -أننا وجدنا نقولات في كتب النحو واللغة عن (الإقناع) لشواهد وأحكام يتفق عليها جمهور العلماء واستقرت في كتب النحاة منذ كتاب سيبويه إلى ما بعد عصر السيرافي نفسه، ومع ذلك حكيت ونقلت عن (الإقناع) دون غيره، وما ذاك إلا لسيرورة هذا المنجز بين يدي الناس وتلقّاهم له بالقبول. وذلك من مثل قول (مصنّفك) معلقاً على قول الشاعر: (ليس الإمام بالشحيح

(١) نزهة الألباء ٢٧٦.

(٢) نزهة الألباء ٨٧٨/٢.



الملحد): «في (الإقناع): الحد في دين الله، أي: مال عن الحق، وقيل: ألد الرجل: ظلم في الحرم»<sup>(١)</sup>.

ونحو نقل البكري للقاعدة المتفق عليها عند الجمهور، يقول: «وقال السيرافي في كتاب (الإقناع): إذا أمرت في الفعل الذي فاءه همزة قلبت الهمزة حرفاً من جنس الحركة التي قبلها»<sup>(٢)</sup>.

والإتساع الجغرافي والزمني لسيرورة كتاب (الإقناع) يمكن أن نلحظه من خلال الانتماء الجغرافي المكاني والزماني للعلماء الناقلين عن هذا السفر الجليل، وهم على النحو الآتي:

العالم	الكتاب	الزمان	المكان
أبو عبيد البكري	سمط اللآئ	(ت ٤٨٧هـ)	قرطبة
ابن المستوفى الأربلي	إثبات المحصل	(ت ٦٣٧هـ)	أربل
أبو حيان الأندلسي	التذييل والتكميل	(ت ٦٤٧هـ)	استقرَّ بمصر وألف (التذييل والتكميل) في عهد نائب السلطنة سيف الدين أرغون (٧٢٧-٧١١هـ)
مغلطاي بن قليج	شرح سنن ابن ماجه	(ت ٧٦٢هـ)	تركي الأصل مستعرب من أهل مصر

(١) شرح لباب الإعراب (القسم الأول) ٤٣٨.

(٢) سمط اللآئ ٧٠٥/٢.

أبو إسحاق الشاطبي	المقاصد الشافية	(ت ٧٩٠هـ)	غرناطة
علاء الدين البسطامي (مصنّفك)	شرح لباب الإعراب	(ت ٨٧٥هـ)	هراة
خالد الأزهري	التصريح	(ت ٩٠٥هـ)	مصر
محمد بن محمد الزبيدي	تاج العروس	(ت ١٢٠٥هـ)	نزيل مصر

وقد حدا المنهج التيسيري الصريح لكتاب (الإقناع) بعلي الطنطاوي لأن يجعل هذا السفر فاصلاً منهجياً أنقذ الدرس النحوي مما أصابه من تعقيد، يقول: «فخرج النحو بذلك عن الجادة، ولم يعد واسطة لفهم كلام العرب واتباع سبيلهم في القول، بل غدا علماً مستقلاً معقداً مضطرباً لا تكاد تثبت فيه مسألة. ورضي النحاة عن هذا التعقيد ووجدوا فيه تجارة ومكسباً، حتى إن السيرافي لمّا ألف كتابه (الإقناع) (الذي أتمّه ولده يوسف) وعرض فيه النحو على أوضح شكل وأجمل ترتيب، فأصبح مفهوماً سهلاً، لا يحتاج إلى مفسّر ولا يقصر عن إدراكه أحد، حتى قالوا فيه: وضع أبو سعيد النحو في المزابيل بكتابة الإقناع. ولمّا ألفه قاومه النحاة، وما زالوا به حتى قضاوا عليه، فلم يُعرف له ذكر، ولم تعرف أنّه بقي منه بقية!»<sup>(١)</sup>.

## ٢- الشاهد والمثال في متن الإقناع.

السمة التي لا تُخطئها العين في كل ما رصدناه من المنقول والمأثور عن (الإقناع) هي الكثرة الوفيرة من الشواهد والأمثلة التي يمكنك القطع بها على زخم المنقول السماعي في ذلك السفر الجليل. ولك أن تتأمل في اجتماع المثال والشاهد القرآني والشاهد الشعري في المنقول من مسألة حذف الهمزة في فاء الأمر، جاء في

(١) فكر ومباحث (مقال: آفة اللغة هذا النحو) ١٧.



(الإقناع): «وقد شدُّ من ذلك ثلاثة أفعال: كُنْ، مُرْ، خُذْ. فأما (مُرْ)، فقد جاء على أصله. قال الله سبحانه: {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ} (١)، وروى بعض النحويين: أوْخَذَ في (خُذْ)، وانشد (٢):

تخلَّ بحاجتي وأُخَذَ قُواها      فقد أضحت بمنزلة الضَّياع» (٣)

وإذا كان علم النحو العربي برمته ذا صيغة تعليمية فإن كتب المقدمات والمختصرات أولى بالتداول الوصفي الذي يدع الشواهد والأمثلة تتحدث بنفسها عن الواقع اللغوي لكلام العرب، وقد «ظلَّ الهدف التعليمي مقترنا بالدرس النحوي في كل مراحل تكونه .. فقد صاغ النحو العربي نفسه وفق غايته التربوية ونظر إلى المتكلم الممكن على أنه متعلم» (٤).

وحقيقة التعليم اللغوي في أصل الأمر: احتذاء لسمت العرب في كلامهم، ومادامت العملية احتذاء، فلا بدُّ من توظيف الشاهد الذي ينقل واقع العرب المحتج بكلامهم، وتوظيف المثال الذي يُعطي النحوي فرصة عرض الخيارات اللغوية التي تقبلها قوانين العربية وأقيستها المبنية على سنن قولهم. فالمثال على ما فيه من وضوح المعنى لأنه من بيئة التداول اللغوي الطبيعية، يبدو كأنه «الأداة المخبرية التي يوفِّرها النحوي لنفسه عند ممارسته للصناعة النحوية» (٥)، فأبو سعيد السيرافي يحيل المتلقي للغته

(١) طه: ١٣٢.

(٢) ينسب البيت لطريح بن إسماعيل الثقفي، وهو في ديوانه المجموع بلا شاهد إذ وردت الرواية بـ(اشدُّد) بدل (أخذُ)، ونسبه العاملي في الكشكول لمصعب بن عمير، ينظر ديوان طريح الثقفي ٩٧، الكشكول ١/١٠٧.

(٣) سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري ٧٠٥/٢.

(٤) الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ٣٤.

(٥) الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة ١٨٠.



الطبيعية موطِّفاً سعة المثال الطبيعي لتقديم الجائز من الأوجه، فيقول: «وإذا كان الفعل ماضياً دخلت اللام ولا تدخل النون على الفعل الماضي، فقلت: والله لكذب زيدٌ، والله لكذبت يا عمرو»<sup>(١)</sup>.

وبالجملة فإن قوة المثال المصنوع تكمن في منفعته الوظيفية لصالح الممكن من الصناعة وقدرته على تغطية مساحة كبرى من لغة التواصل، وقد قال الزجاجي: «وليس كل العرب يعرفون اللغة كلها غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها، بل هم في ذلك طبقات يتفاضلون. فأما اللغة الواضحة المستعملة سوى الشاذ والنادر فهم فيه شرح واحد»<sup>(٢)</sup>.

أمّا الشواهد الشعرية العالية فالمنهج التيسيري في التراث النحوي ينتظر منها فائدة بيانية مرجوة، ألحّ بذكرها ابن خلدون في مقدمته، ومن ذلك قوله: «ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وكلام السلف، ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم... ثم يتصرف بعد ذلك في التعبير عما في ضميره على حسب عباراتهم وتأليف كلماتهم وما وعاه وحفظه... فتحصل له الملكة بهذا الحفظ والاستعمال»<sup>(٣)</sup>.

وقد وجدنا أبا سعيد السيرافي في (الإقناع) يغذي الثراء اللغوي عند المتلقي، فيشرح ما انبهم في الشاهد الشعري من مفردات، وينص على أوجه الروايات، ففي شاهد مجيء مضارع (وجد) على يحد، يقول الزبيدي: «وحكاها السيرافي أيضا في كتاب (الإقناع)، واللحياني في نوادره، وكلهم أنشدوا البيت، وقال الفراء: ولم نسمع لها بنظير، زاد السيرافي ويروى: يجدن، بالكسر وهو القياس»<sup>(٤)</sup>.

(١) إثبات المحصل ١٩٨ ب.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٩٢.

(٣) مقدمة ابن خلدون ٢٥٩/٣.

(٤) تاج العروس ٢٩٣/٥.



وقال مغلطاي: «وَحُكِّي وَجُدْ بِالضَّمِّ، وَعَنْ الْفَرَاءِ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَفِي الْمَصْنَفِ، وَابْنِ الْقَطَّاعِ فِي الْأَفْعَالِ وَالسِّيْرَافِيِّ فِي كِتَابِهِ (الإقناع)، وَالْجَوْهَرِيِّ»<sup>(١)</sup>.

وقد نُقِلَ عَنْ (الإقناع) اسْتِطْرَادَ أَبِي سَعِيدٍ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى لَفْظِ (الْحُبِّيْبَيْنِ) فِي شَاهِدٍ مَسْأَلَةَ حَذْفِ النَّونِ مِنْ (قَدْنِي وَقَطْنِي)، إِذْ يَقُولُ: بَعْدَ تَفْسِيرِهِ لِلْمَعْنَى اللَّغْوِيَّةِ لِكَلِمَةِ (أَلْحَدِ): «وَالْمُرَادُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ وَهُوَ الَّذِي أَدَّعَى الْخِلَافَةَ، وَكُنْيَتُهُ الْمَشْهُورَةُ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانُوا إِذَا قَصِدَ ذَمُّهُ كُنُوهُ بِأَبِي حُبَيْبٍ، فَمِنْ ثَمَى حُبَيْبًا عَنِ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ وَمُصْعَبًا- وَهُوَ وَأَخُوهُ- ابْنِي الزَّبِيرِ، وَقِيلَ: بَلْ عَبْدُ اللَّهِ مَعَ ابْنِهِ، وَمَنْ جَمَعَ فَقَدْ أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ وَقَوْمَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الاستطراد الذي يعرض في المختصرات النحوية في القرن الرابع وغيره يرتدّ- في تقديري- إلى طبيعة الأداء التعليمي الملازم لعلماء العربية في التدريس والإقراء، وقد جاء في ترجمة أبي سعيد أنّه «كان يدرّس القرآن والقراءات وعلوم القرآن، والنحو، واللغة، والفقه، والفرائض، والكلام، والشعر، والعروض والقوافي، والحساب»<sup>(٣)</sup>.

وبالجملة فإن الاستطراد سمة بارزة في العملية التعليمية والمصنفات التعليمية، وهو من قبيل الاستطراد التعليمي لا الاستطراد العلمي الذي يوغل بالمصنف كمًا وكيفًا إلى ما لا يراد من مصنّفه، فالاستطراد التعليمي «ثمرة الاتصال الواقعي أو المفترض بين المعلم والمتعلّم، ويمكن -دون تجاوز- أن نعدّه من قبيل تأثير المتعلّم في المُعلّم»<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح سنن ابن ماجه ١٦٤٦.

(٢) شرح لباب الإعراب (القسم الأول) ٤٣٧.

(٣) نزهة الألباء ٢٦٦.

(٤) تعليم النحو العربي ٢٣٨.



كما يُسجّل لمتن (الإقناع) إضافته لخزانة الشواهد النحويّة ما لم يوجد في كتاب سيبويه وكثيرٍ من كتب التراث النحوي المتقدمة، من نحو ما نقله ابن الخباز عنه بقوله: «وأنشد أبو سعيد في (الإقناع):

قال أبو موسى بحبلٍ مُدّه  
ثم إذا مددته فشُدّه  
إنّ أبا موسى نسجُ وحده»<sup>(١)</sup>

### ٣- التخفف من الخلاف والتعليل والتأويل.

المأثور عن (الإقناع) يدل على تخفّف من ذكر الخلافات النحويّة، والعلل الأوائل فضلاً عن الثواني والثالث. وتكاد تنحصر التعدديّة في أمرين يحملان سمة (الوصفية) بالدرجة الأولى:

١. ذكر اللغات الواردة في الموضوع الواحد، وذلك نحو نقله للغة (وجُد) بالضم في (وجُد)، ولغات الثلاثي المضعّف المتصل بهاء الغائب في نحو: مُدّه وشُدّه.
٢. ذكر الأوجه والروايات المتعددة للموضع الواحد، وذلك نحو قوله: «وروى بعض النحويين: أُؤخذ في (حُد)، وأنشد: (تخلّ بحاجتي وأُخذ قواها)».

والحقّ أن ذكر اللغات والروايات في أي سفر مؤدّن بوجود نسبي لذكر آراء النحاة وخلافهم، ومنهجية النحاة كما نراها في مختصرات القرن الرابع نحو (الجملة-الإيضاح العسدي-اللمع) تدلنا على أنّ التخفّف من ذكر الخلافات والتعليقات سمة مشتركة، لكنّه تخفف نسبي تتحكم فيه مستويات الفئة المتعلمة المقصودة، ومن ثم مستوى هذه المقدّمة أو ذاك المختصر، ولذلك تجد «أنّ الحدود الفاصلة بين المستويات تنحصر في (الدرجة) لا في (النوع)، فالمصنفات التعليميّة على اختلافها

(١) الفريدة في شرح القصيدة ٩٨.



كالمصنفات المتخصصة تتضمن قواعد كلية وجزئية، وشواهد، وأصولاً، وتأويلات، وعلا، وخلافات، واجتهادات، لكن على تفاوتٍ في درجة التفصيلات»<sup>(١)</sup>.

وأبو سعيد الذي يؤثر في (الإقناع) البعد عن التأويل، تراه يخالف ظاهر كلام سيويه وكلامه في شرحه، فيحمل (عسى) على دلالتها الكثير المطردة في نحو: عسى أن يقوم زيداً، فهي باقية على نقصانها وليست محمولة على معنى (قارب) - هو ذاته الذي ينص على نظرية (الأصل والفرع) الذي تعدها بعض النظريات تدخلاً منطقياً فرضته الرغبة (المعيارية)، فهو ينص على علاقة الأصلية والفرعية بين (مُر) و(أمر) - هذا يدفعنا إلى القول بأن محاولات التيسير التي تحملها مصنفات المختصرات في التراث النحوي التي لا تخلو من الملحوظات العلمية النقدية، إذ الاتفاق على سفر من المطولات أسهل بكثير من الاتفاق على سفر من المختصرات - وبالرغم من ذلك كله، فإن هذه المحاولات كانت على وعيٍ بالممارسة التطبيقية الناجعة لتيسير علم النحو العربي، فأنت لا تجد في (الإقناع) ولا في مختصرات القرن الرابع وما قبله تجنياً أو إلغاءً كلياً لنظريات النحو الكبرى: (العامل، نظرية الأصل والفرع، نظرية الحذف والتقدير..)، تلك النظريات التي تستلزمها مهمة التقنين التي لا تخلو من تقديم تفسير للمعيار، إذ اللغة شيءٌ والتععيد لها شيء آخر. كل الذي فعله السيرافي ومن صنف في المختصرات النحوية على نهجه هو التخفف من حدة المعيارية ومستلزماتها، وإبراز الجوانب الوصفية التي تجعل المتلقي في وجه الاستعمالات العربية. وفي ذلك درسٌ لكثير من النظريات التيسيرية الحديثة التي أفقرت النظرية النحوية وأصولها وفي الحين ذاته لم تحقق المأمول المنتظر في جوانب التيسير والتطبيق.

ثانياً: (الإقناع) ومرحلة النضج في الفكر النحوي لأبي سعيد السيرافي.

(١) تعليم النحو العربي ٢٤٢.





تشير المصادر إلى أن أبا سعيد صنّف (الإقناع) بعد شرح الكتاب، وقد قال القفطي في هذا السفر الجليل: «وهو كتاب جليلٌ نافع في بابه، كتاب صنّفه أبو سعيد رحمه الله، وقد استقرّت عنده القواعد النحويّة بتصنيفه كتاب (شرح سيبويه)، وظهر له بالاطلاع والبحث حالة التصنيف ما لم يظهر لغيره ممن يعاني هذا الشأن، وصنّف بعد ذلك (الإقناع) فكانه ثمرة ما استفاد حالة البحث والتصنيف»<sup>(١)</sup>.

إنّ القيمة الكبرى لكتاب (الإقناع) أنّه يمثل مرحلة نضج الفكر النحوي المتقدمة لأبي سعيد السيرافي. والدراسة التطبيقية للمأثور عن (الإقناع) من آراء -برهنت إجرائياً على مرحلة النضج هذه، وقدمت مؤشراتٍ قطعية الثبوت على أنّ في هذا السفر الجليل من المهمّات ما يضاف إلى نحو السيرافي في شرح الكتاب، بل فيه من الآراء ما يمكن أن تُحبّب ما قبلها.

ويرجع ذلك أحياناً إلى تأثير متن كتاب سيبويه وملابساته، فمن الأقوال النحويّة ما لم تظفر بكلام صريح من سيبويه في الكتاب، ومن ثمّ لا تجد للشارح قولاً هناك، فيقدّم (الإقناع) إضافته إلى نحو أبي سعيد من هذا المدخل، ومثال ذلك مسألة إقامة المفعول الثاني في باب (ظنّ) مقام لفاعل، قال الشاطبي: «فابن مالك لم يثبت عنده امتناع العرب من نحو: ظنّ سمينٌ كبشك، بإطلاق...، وممن قال بقول الناظم السيرافي في (الإقناع)، وابن الأنباري، وابن طلحة، وجماعة من المتأخرين»<sup>(٢)</sup>.

كما تكون قيمة (الإقناع) الكبرى في الإفصاح عما استقرّ عليه رأي أبي سعيد في المسألة، فيكون رأيه في (الإقناع) مخالف لما في شرح الكتاب، وهنا تشير المسائل غير القليلة -قياساً بعدد ما رصدناه من مأثور ومنقول- إلى أنّ الفكر النحوي بعد شرح كتاب سيبويه عند أبي سعيد ليس كمرحلة ما قبل الشرح، وأنّ طبيعة التصنيف لا

(١) إنباه الرواة ٦٧/٤. وينظر: وفيات الأعيان ٧٢/٧، قلادة النحر ٣/٢٦٥.

(٢) المقاصد الشافية ٣/٥٩، وينظر: التصريح ٢/٣٣٣.



الشرح هي التي جعلت السيرافي يتحرر مما ظاهره الموافقة التامة لسيبويه ومن نماذج ما جاء في (الإقناع) مخالفاً لشرح الكتاب ما يلي:

- المنقول عن (الإقناع) يُظهر لنا حمل أبو سعيد السيرافي تركيب: عسى أن يقومَ زيدٌ، على استعمال (عسى) واسمها. أمّا في شرحه لكتاب سيبويه، فظاهر كلامه موافقة سيبويه في جعل (عسى) تامةً بمعنى (قارب) معنى وعملاً<sup>(١)</sup>.
- دخول لام الجواب على الفعل الماضي بغير (قد) جائز عند أبي سعيد السيرافي في (الإقناع)، لكنه ظاهر كلامه في شرح الكتاب عدم قياسيةّة: (والله لكذبت)<sup>(٢)</sup>.
- ولك أن تتأمل أنّ ما رصدناه من تغيّر في آراء أبي سعيد السيرافي هو تغيّر من المنع إلى الجواز لا العكس، وعلينا ألاّ نغفل عن أهم أسباب اختلاف رأي العالم في مصنفه التعليمي عنه في المطولات وهو ذلك المنهج الوصفي الذي يُقدم فيه المصنف فيه للشادين تسمُّحاً في قبول رأي آخر له أدلته المعتمدة عند المخالفين، أو لغة يستبعدها المصنّف في مطوِّله دون مختصره، وتلك علامة نضج، وإلى قريب من هذا أشار أرسطو من أن علامة العقل المتعلم هو قدرته على تداول الفكرة دون أن يتقبلها.
- ومن علامات النضج النحوي وسعة الفكر- ما ورد في (الإقناع) من كوفيات وافق بها السيرافي الكوفيين وأخذ فيها بمروياتهم، كما أنها مرونة يقبلها الطابع الوصفي لمصنفات المختصرات. ومن ذلك إقراره بلغة (يجد) من (وجد) وفقاً

(١) التذييل والتكميل ٤/٣٥١.

(٢) إثبات المحصل ١٩٨ ب.



لرواية الكوفيين، وقد قال الزبيدي: «وصرح به الفراء، ونقله القزاز في الجامع عنه، وحكاها السيرافي أيضا في كتاب (الإقناع)، واللحياني في نواتره»<sup>(١)</sup>.

وكذلك موافقته لتحريك المدغم في: (رُدّه) بغير الضم المختار، لما رواه الكوفيون<sup>(٢)</sup>، وثلث<sup>(٣)</sup> من حكاية لغات التحريك الأخرى.

ومهما يكن من أمر، فإنَّ النحاة الذين نقلوا عن (الإقناع) كانوا على بينةٍ من الإضافة العلمية التي يقدمها هذا السفر بالتحديد، فكانوا يحرصون على تمييزه عن رأيه في شرح الكتاب، فيقولون: **حكى** السيرافي في (الإقناع)<sup>(٤)</sup>، وذهب أبو سعيد في (الإقناع)<sup>(٥)</sup>، وأنشد أبو سعيد في (الإقناع)<sup>(٦)</sup>.

### الخاتمة:

إنَّ أهم ما يمكن استصفاؤه من نتائج دراستنا لكتاب (الإقناع) لأبي سعيد السيرافي - هو الآتي:

- مصادر التراث اللغوي رصدت ثناءً وقبولاً من العلماء لهذا المختصر النحوي الجليل، كما رصدنا ماثوراً ومنقولاً عنه في كتب النحو وأبوابه التفصيلية، وهذا في حد ذاته أمانة أهمية هذا المصنّف، إذ الاجتماع على مختصر أصعب في العلوم والمعارف من الاجتماع على مُطوّل.

(١) تاج العروس ٢٩٣/٥، وينظر: شرح الكتاب ٣٦٥/١ (تح: بن ثاني).

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٢٥٢/٤.

(٣) ينظر: الفصيح ٢٦٧.

(٤) ينظر: تاج العروس ٢٩٣/٥.

(٥) التذييل والتكميل ٣٥٠/٤.

(٦) ينظر: الفريدة في شرح القصيدة ٦٨.



- أسلمنا البحث إلى القطع بوجود آراء لأبي سعيد في كتابه "الإقناع" ليست موجودة في شرحه للكتاب، كما فيه ما يخالف ظاهر كلامه في الكتاب، وهذه من أثن فوائد هذا السفر الجليل، إذ وراء ذلك كله المرحلة الزمنية التي يُمثّلها الكتاب، إذ هو المرشح ليكون آخر ما جاد به فكر وبراعة هذا اللغوي الكبير.
- سمات مصنفات المختصرات واضحة في تفاصيل كتاب (الإقناع)، حيث الاعتماد على الوصف بالنقل ورواياته، ولا يخلو الكتاب من بعض ذلك كغيره من كتب المقدمات النحويّة في القرن الرابع، إذ مبدأ التيسير نسبي، ولذلك أسبابه ومعطياته في ذلك القرن، مما يدفعنا إلى القول بأنّ تجربة التيسير النحوي -بالفعل- هي تجربة مستمرة، تُصاغ وفق ظروف العصر وما فيه من مستويات التلقي لعلوم العربية.
- كتب المقدمات والمختصرات تفصح عن سمات منهجيّة في العالم لا تفصح عنها كتب المطوّلات، إذ ضغط العبارة، ورغبة الإيجاز، وهدف إمساك المتلقي بأصول العلم والصنعة-تجعل الفكر النحوي للعالم في أعلى درجات اليقظة-لتقديم خلاصة فكره. وفي ذلك فرص سانحة للكشف عن سمات العالم الفكرية. وقد وجدنا أبا سعيد واسع الأفق اللغوي، ناضج المراس، فهو يعتمد مرويات الكوفيين ويقبل آراءهم، مادامت تحمل مستنداً سماعياً مقبولاً، أو تعبّر عن استعمالٍ لهجي مقبول، تيسيراً للشادين والمتعلمين. كما وجدنا أنّ الآراء التي تحول إليها في (الإقناع) عمّا كان عليه في شرح الكتاب هي من المنع إلى الجواز لا العكس.
- لم يظهر لنا في المأثور عن كتاب (الإقناع)، ومع المبدأ التيسير الذي يحمله هذا المصنف أيّ إخلالٍ أو استنقاصٍ من أبي سعيد لنظريات النحو العربي الكبرى وأصوله، فليس فيه ما سقطت فيه كثير من محاولات التيسير الحديثة،



تلك التي أفقرت النظرية النحوية، ولم تُضف لتيسير النحو وتطبيقات تعلمه  
الشيء الكثير.

والحمد لله الذي بنعمته

تتم الصالحات.



## المصادر والمراجع:

١. أبو سعيد السيرافي وكتاب سيبويه، تأليف إبراهيم السامرائي، مجلة الدراسات الأدبية، الجامعة اللبنانية، قسم اللغة الفارسية وآدابها، س: ٦، ع: ٤، ٣، عام ١٩٦٥م.
٢. إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصل، لأبي البركات مبارك بن أحمد، المعروف بابن المستوفي، نسخة محفوظة في مكتبة زينل زادة، تركيا.
٣. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، صنعة أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، سلسلة من عيون التراث: ٤.
٤. اختيارات أبي سعيد السيرافي النحوية في شرح الكتاب، إعداد عبد الله بن ثاني الرويلي، رسالة ماجستير، مقدمة إلى قسم النحو والصرف ولفقه اللغة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٩هـ.
٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
٦. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدره، دار الجبل، بيروت.
٧. الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، تأليف الدكتور فؤاد بوعلي، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.
٨. الأنشاه والنظائر في النحو، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
٩. الأصول في النحو، لابن السراج، أبي بكر محمد بن السري، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.



١٠. الأفعال، لابن القطاع، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
١١. أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٢. الأمالي، للقالبي، لأبي علي إسماعيل القالي، تحقيق إسماعيل دياب، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٣هـ.
١٣. الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.
١٤. الانتصار لسببويه على المبرد، لابن ولاد التميمي، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
١٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
١٦. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن فرهود، دار العلوم، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
١٧. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
١٨. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبيني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.
١٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ=١٩٦٥م.
٢٠. تاج العروس من جواهر القاموس، للمرئضي الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وزملائه، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م، سلسلة التراث العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وزارة الإعلام الكويتية.



٢١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف شمس الدين الذهبي، حققه وضبط نصه وعلّق عليه الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٢٢. التبصرة والتذكرة، للصيمري، أبي محمد عبد الله، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٣. تحصيل عين الذهب عن معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق.

٢٤. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، حققه حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سنيّ الطبع مختلفة.

٢٥. التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهرى، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٢٦. التصريف الملوكي، لابن جني، أبي الفتح عثمان، تحقيق وتعليق البدرابي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٢٧. التعليقة، (=شرح كتاب سيبويه)، للفارسي، أبي عليّ الحسن بن أحمد، تحقيق وتعليق عوض القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ومطابع الحسيني، الرياض، سنيّ الطبع مختلفة.

٢٨. تعليم النحو العربي عرض وتحليل، للدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٢٩. التنبيه والإيضاح، لابن بري، تحقيق مصطفى حجازي وعلي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٣٠. توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.





٣١. التوطئة، أبو علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٣٢. الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م

٣٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٣٤. الخصائص، لابن جني، أبي الفتح عثمان، حققه محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٠هـ=١٩٥١م.

٣٥. دلائل الإعجاز، للجرجاني، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ودار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٣٦. ديوان الأدب، لإسحاق الفارابي، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور إبراهيم أنيس، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٣٧. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.

٣٨. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد بن محمد ابن عبد الملك المراكشي، تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت-لبنان.

٣٩. الزاهر في معرفة كلام الناس، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ.

٤٠. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٤١. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري؛ نسخه وصححه وحقق ما فيه وخرجه وأضاف إليه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٤٢. السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق الدكتور عبد المنعم فائز، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.



٤٣. الشافية في علم التصريف، لأبي عمر ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

٤٤. الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة، للدكتور رفيق حمودة، ومنانة الصفاقسي، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، العدد: ٦، ١٤٣٩هـ.

٤٥. شرح التسهيل، لابن مالك، أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

٤٦. شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

٤٧. شرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن محمد بن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

٤٨. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٤٩. شرح المفصل، لابن يعيش، لأبي البقاء يعيش بن علي، تحقيق الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

٥٠. شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، أبي علي عمر بن محمد، درسه وحققه تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

٥١. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، أبي عمرو عثمان، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.



٥٢. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ.

٥٣. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٠م.

٥٤. شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي، دار الأندلس، بيروت.

٥٥. شرح سنن ابن ماجه، (=الإعلام بسنته عليه السلام)، لعلاء الدين مغطاي بن قليج البكجري، تحقيق كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

٥٦. شرح شافية ابن الحاجب، الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٥٧. شرح كافية ابن الحاجب، الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق الدكتور حسن الحفظي ويحيى بشير مصري، جامعة الإمام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

٥٨. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله، تحقيق: أحمد مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٥٩. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، من (باب الزيادة من موضع غير حروف الزوائد) إلى (باب فيه ما فات سيبويه من أبنية كلام العرب)، تحقيق ودراسة عبد الله بن ثاني الرويلي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٨هـ.

٦٠. شرح لباب الإعراب، لعلاء الدين علي بن مجد الدين البسطامي (مصنفك)، القسم الأول: من أول الكتاب إلى نهاية المرفوعات، دراسة وتحقيقاً، إعداد عبد العزيز بن صالح العمري، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.



٦١. شرح لباب الإعراب، لعلاء الدين علي بن مجد الدين البسطامي (مصنفك)، القسم القاني: من باب المنصوبات إلى آخر الكتاب، دراسة وتحقيقا، إعداد محمد بن عبد الرحمن الخريف، رسالة دكتوراه، مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
٦٢. شعر طريح بن إسماعيل الثقفي، جمع الدكتور بدر أحمد ضيف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧م.
٦٣. الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
٦٤. ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
٦٥. الفريدة في شرح القصيدة، لابن الخباز النحوي الموصلي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
٦٦. الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور عارف مدكور، دار المعارف.
٦٧. فكر ومباحث، تأليف علي الطنطاوي، نشر وتوزيع مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
٦٨. كتاب الأدغام: من شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، حققه وعلق عليه سيف بن عبد الرحمن العريفي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م، سلسلة تحقيق التراث: ١٥.
٦٩. الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
٧٠. الكشكول، لمحمد بن حسين العاملي، تحقيق محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
٧١. مجالس العلماء، للزجاجي، أبي القاسم، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.



٧٢. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٦٠م.

٧٣. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين ابن سليمان اليافعي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٧٤. المرتجل، ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، تحقيق ودراسة علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٧٥. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٧٦. معاني القرآن، الفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي والشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م، والجزء الثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت)، والجزء الثالث بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.

٧٧. معاني النحو، السامرائي، فاضل صالح، دار الفكر، عمان، الطبعة الخامسة، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٧٨. مغني اللبيب عن كتب الأعريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٧٩. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، تحقيق ودراسة الدكتور خالد إسماعيل حسان، الطبعة الثالثة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٤م.

٨٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق جماعي، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٨١. المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بالجمهورية العراقية.



٨٢. المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.
٨٣. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، تحقيق عبد السلام الشدادى، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، المغرب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٨٤. المقرب، لابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ=١٩٧١م.
٨٥. الممتع في التصريف، لابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٨٦. منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سبويه، للدكتور محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، ١٩٩٠م.
٨٧. المنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لعلي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
٨٨. نتائج الفكر، السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الرياض، ١٩٨٤م.
٨٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
٩٠. النكت في تفسير كتاب سبويه، الأعلام الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٩١. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تحقيق عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٤هـ-١٤٠٠هـ=١٩٧٥-١٩٨٠م.
٩٢. وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، ١٩٧٢م.